

الجاسوسية وآثارها في الفقه الإسلامي والتشريعات الأمنية المعاصرة

د. خالد مشعل العتيبي^(*)

(*) أستاذ مساعد بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية - دولة الكويت.

ملخص البحث:

- ١ - الجاسوسية في اللغة: البحث والفحص عن بواطن الأمور، وهي في الشريعة: تتبع عيب أخيك؛ لتقف على سره، وهي تستعمل -غالباً- في الشر.
- ٢ - ذم القرآن الكريم والسنة المطهرة التجسس، وعده من كبائر الذنوب، ولم يستعمله في الخير إلا في مقام البحث عن الدين.
- ٣ - تتنوع الأسباب الداعية للتجسس، وتطور بين الذم والمدح كما أوضحنا في دراستنا.
- ٤ - التوصيف الفقهي لمهنة التجسس على الآخرين تأخذ وصف الأحكام التكليفية فتارة يكون واجباً، كالتجسس على الكفار ودعاة الرذيلة، وتارة يكون حراماً، كالتجسس على أهل الاستقامة أو المستترين، وتارة يكون بين الاستحباب والإباحة، وتارة يكون مكروهاً، كما في مواضع الريبة.
- ٥ - وسائل التجسس متنوعة: كاستعمال آلات التصوير الصغيرة، وأجهزة التنصت الدقيقة، والهواتف، والحاسوب، والحبر السري.
- ٦ - يجب أن يتحلى رجال الأمن بالصفات التي تحقق النجاح في المهنة، وهي: إذن الإمام، والكفاءة في المهنة، والخبرة العملية، والأمانة، والورع، والقوة، والحزم، ورجاحة العقل.
- ٧ - اختلف العلماء في عقوبة الجاسوس تبعاً لوصفه، فإن كان كافراً فإنه يقتل اتفاقاً، وإن كان ذمياً أو مستأمناً فإنه يقتل على أصح الأقوال، وإن كان مسلماً فإنه يقتل بحسب المصلحة إن رأي الإمام ذلك على الصحيح.
- ٨ - يترتب على القيام بمهنة الجاسوسية، تحقيق الأمن والعدالة للأفراد والمجتمع، وأخذ الأهبة، والمحافظة على نظام الدولة ومقدراتها وأدائها.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد،،،

فإن الأمن مطلب ضروري تتطلع إليه الدول؛ لتحقيق أو لضمان التقدم والازدهار لشعوبها، وتنتفي به جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوكيات ونفسيات الأفراد والمجتمع، كما أنه تجتمع فيه جماع النعم اللازمة.

قال إمام الحرمين^(١): "فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها، ولا يهنا بشيء منها دونها، فلينهض الإمام لهذه المهمة".

وقد أوضح العلماء قديماً وحديثاً - بأن الأمن له وسائل وآليات، وهي تنحصر في الأمور الآتية:

١ - الإيمان: فإن طاعة الله تعالى كفيلة في تحقيق الأمن والأمان للمجتمع.

وقد امتن الله تعالى على قريش بنعمة الأمن قال تعالى ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨١) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿الأنعام/٨٢، ٨١﴾ وقال جلّ وعلا: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿قريش/٣، ٤﴾.

٢ - الأجهزة الأمنية القادرة على وأد الأخطار في مهدها، ومتابعة مرتكبيها، والرصد لهم، والتحري لمكافحتها، وهذا من خلال أجهزة الشرطة ورجال الأمن والمخابرات، ومعاقبة مرتكبيها وقد قيل قديماً: "ما يزع الإمام أكثر مما يزع القرآن"^(٢).

(١) الغياثي ص ٩٧.

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بلفظ " لما يزع الله بالسلطان أعظم مما يزع بالقرآن (١٠٧/٤)، رواه ابن عبد البر في التمهيد عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - بلفظ المقدمة (١١٨/١).

٣ - قدرة الحكومة على تقوية علاقاتها بالدول الخارجية وأفراد المجتمع من خلال تهيئة الحاجيات اللازمة والتكميلية لهم في الجانب الاقتصادي والصحي والتربوي والتعليمي والثقافي والروحي، وهذا الذي يعبر عنه علماء السياسة الشرعية^(٣) "والإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين، وسياسة الدنيا"، وهذا المفهوم الشرعي لا يبعد عن المفهوم الأمني المعاصر، فقد أوضح بعض المشتغلين في الدراسات الأمنية المعاصرة المفهوم العام للأمن، والمجالات التي يتحقق بها.

فقد عرف الأستاذ أحمد هاني الأمن بمفهومه الوطني والخاص بأنه^(٤) "قدرة الدولة في استعمال أقصى قواها السياسية أوالاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحية أو الأدبية في دفع الأخطار الداخلية والخارجية عن الدولة".

وأما الأمن الخاص: أمن الدولة^(٥)، "فهو أن تبذل الدولة جهودها الشرطية والسياسية التي تهدف إلى حماية النظام الدستوري للدولة، ومنع أي نشاط من شأنه أن يفسد العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة، أو يهدد بإفسادها الأمر الذي يحقق أمنها الداخلي".

ودراستي لموضوع الجاسوسية وآثارها في الفقه الإسلامي والتشريعات الأمنية المعاصرة، تركز على الجانب الأمني للبلاد بصفة داخلية وخارجية إيجاباً وسلباً مضاداً؛ ليتحقق بذلك الأمن والعدالة، واستتباب الطمأنينة والاستقرار للأفراد والشعوب.

وخطة البحث تشمل فصلين وستة مباحث.

الفصل الأول: حقيقة الجاسوس، وصور التجسس في الكتاب و السنة،

ودواعي الجاسوسية

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥.

(٤) الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ص ١٤ بتصرف.

(٥) اللواء عبد الكريم نافع أمن الدولة العصرية ص ٣٣.

المبحث الأول: حقيقة الجاسوس لغة، واصطلاحاً، وقانوناً

المبحث الثاني: صور التجسس في الكتاب والسنة.

المبحث الثالث: دواعي التجسس

الفصل الثاني: حكم التجسس على الآخرين، والتعريف بوسائل التجسس،
وصفات الجاسوس المأذون له بالمهمة، والآثار المترتبة
على الجاسوسية في الفقه الإسلامي والنظام الأمني
المعاصر.

المبحث الأول: حكم التجسس على الآخرين في الفقه الإسلامي والنظام
الأمني المعاصر، والتعريف بوسائل التجسس.

المبحث الثاني: صفات الجاسوس المأذون له بالمهمة في الفقه
الإسلامي ونظام الأمن المعاصر.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الجاسوسية.

الدراسات السابقة:

وقفت على بعض الدراسات التي تحدثت عن الجاسوسية وهي:

١ - التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية لمحمد راكان الدغمي، وهي رسالة ماجستير قيمة تناول فيها الباحث الدراسة التفصيلية للموضوعات الآتية: (حقيقة التجسس وأهميته في الأمم السابقة وفي الأمة المحمدية، ثم صفات الجاسوس وطريقة إعداده لهذه المهنة الخطرة، ثم عرج الباحث بعد ذلك على أحكام التجسس بأحوالها المختلفة، والعقوبة الشرعية التي يستحقها الجاسوس المعادي، ثم أوضح الطرق الناجعة في مكافحة التجسس).

والذي يظهر لي أن الباحث لم يتعرض بصفة مستقلة للمواضيع الآتية:

أ - أسباب اللجوء إلى التجسس.

ب - لم يتعرض بشيء من الإيضاح للوسائل المتخذة في جمع المعلومات.

ج - لم يتطرق بصفة مستقلة وواضحة للآثار المترتبة على الجاسوسية المعادية والمضادة لها.

د - لم يتعرض للجانب الأمني المطبق في البلدان العربية.

٢ - عقوبة التجسس في الشريعة الإسلامية لطارق بن محمد الخويطر تعرض فيها الباحث تحديداً لمفهوم التجسس لغة وشرعاً، والأدلة على استعمال العيون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعقوبة الجاسوس بحسب صفته، وأغفل كثيراً من الأمور التي ينبغي إيضاحها كما أسلفنا.

٣ - موسوعة جرائم الخيانة والتجسس د/ مجدى محمود حافظ، وقد تعرض لموضوع الخيانة والتجسس في القوانين العربية والأجنبية التي تغطي الجانب الأمني في السلم والحرب.

٤ - موقف الإسلام من التجسس على المسلمين للأستاذ: محمود بيومي تناول فيه الكاتب خطورة التجسس، وحكم المتلبس به بصفة مشبوهة^(٦).

(٦) الوعي الإسلامي العدد ٢٥٢، ص - ٣٠.

الفصل الأول

حقيقة الجاسوسية، وصور من التجسس في الكتاب والسنة، ودواعي التجسس

المبحث الأول

حقيقة الجاسوسية لغةً واصطلاحاً

الجاسوسية لغة: مصدر صناعي من كلمة الجاسوس، قال ابن فارس^(٧):
"والجاسوس فاعول من هذا (أي من جس)، لأنه يتخبر ما يريده بخفاء
ولطف"، وقال بن منظور^(٨): (والجس: جس الخبر، ومنه التجسس وجس الخبر
وتجسس: بحث عنه وفحص)

قال في المعجم الوسيط^(٩): (الجاسوس: من تجسس الأخبار ليأتي بها
وجمعه جواسيس)

قال الراغب الأصفهاني^(١٠): (أصل الجس مس العرق وتعرف نبضه للحكم
به على الصحة والسقم، وهو أخص من الحس، فإن الحس تعرف ما يدركه
الحس، والجس: تعرف حال ما من ذلك، ومن لفظ الجس اشتق الجاسوس)

الجاسوسية شرعاً: قال ابن الأثير^(١١): "التجسس: التفتيش عن مواطن
الأمور، وأكثر ما يقال في الشر، والجاسوس: صاحب سر الشر، والناموس:
صاحب سر الخير".

(٧) معجم مقاييس اللغة / أحمد بن فارس، مادة جس (٢/٢١٢).

(٨) لسان العرب / لأبن منظور، مادة حسن (١/٦٢٤).

(٩) المعجم الوسيط، مادة: جس: ١٤٣.

(١٠) المفردات / الراغب الأصفهاني ص ٩٣.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر / المبارك بن الأثر الجزري (١/٢٧٢).

وعرفه السيوطي^(١٢): "التجسس: هو أن تتبع عيب أخيك؛ فتطلع على سره.

واختلف العلماء في مفهومي التجسس والتحسس أهما شيء واحد أم يفترقان؟

قال الماوردي^(١٣): " في التجسس والتحسس وجهان: أحدهما: أن معناه واحد.

والوجه الثاني: أنهما مختلفان على قولين:

١ - التجسس البحث عن الأمور، وبالحاء هو ما أدركه الإنسان ببعض حواسه.

٢ - بالحاء أن يطلب الأمر لنفسه، والجيم أن يطلب الأمر لنفسه ولغيره".

والذي يظهر لي بعد هذا البسط في التعريف: أن الجاسوس يبذل قصارى جهده مباشرة في التوصل إلى بواطن أخبار الناس، وخفايا أمورهم، بقصد إفسادهم، أولدفع ضررهم عن المسلمين، وأما التحسس فهو بذل الوسع في التعرف على بواطن أحوال الناس بطريق الحاسة، بجلب منفعة، وقد يستعمل في الشر كالتجسس، كما في حديث الصحيحين قوله عليه الصلاة والسلام: (ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً).

وعرف المخابرات بأنها^(١٤): (المعرفة والعلم بالمعلومات التي يجب أن تتوافر لدى كبار المسؤولين من المدنيين والعسكريين؛ حتى يمكنهم العمل لتأمين سلامة الأمن الوطني).

(١٢) الدر المنثور / السيوطي (٥٦٧/٧).

(١٣) النكت والعيون / الماوردي (٣٣٤/٥)؛ انظر الجامع لأحكام القرآن (٣٣٢/١٦) - (٣٣٣)؛ وانظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٥٦١/١٠)؛ وانظر تفسير ابن كثير (٢١٤/٤).

(١٤) أحمد هاني - الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ص ٢١.

الجاسوسية في المفهوم الأمني المعاصر يتمثل في جهاز المخابرات الذي يتابع ويتحرى تحركات الدول المعادية والصديقة، والجاسوسية المضادة التي تضر بنظام الحكم، وتصطك مع مصالح البلاد، وأما التحري في شؤون الأمن الجنائي أو السياسي فإنه يسند إلى رجال الأمن والمباحث.

المبحث الثاني

صور التجسس في الكتاب والسنة

نذكر في هذا المبحث مجموعة من الأدلة المباركة التي توضح لنا مدى خطورة التجسس، والأبعاد السلبية التي تؤثر على وحدة المجتمع ووشائج الأخوة، وتؤكد غالبية استعمال هذا اللون من التعامل في الشر المحض، وقد يرد أحياناً في المقاصد المحمودة، ونحن إذ نذكر هذه الأدلة منزوعةً من الأحكام، تقصد بذلك التنويه بشريعة الإسلام، والتدليل على قدرتها الفائقة في معالجة الأمراض الاجتماعية، والحد من انتشارها بالإيمان الخالص والخوف من عذابه سبحانه وتعالى.

التجسس في القرآن الكريم:

١- الجاسوسية من كبائر الذنوب وقبائح السلوك:

قال جل ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ الحجرات / ١٢

وقال الطبري في تأويل الآية^(١٥) " لا تجسسوا " أي لا يتتبع بعضهم عورة أخيه، ولا يبحث عن سرائره، يبتغي بذلك الظهور على عيوبه " .

٢- الجاسوسية خيانة للدين، وخراب للبيوت، ونقض لمواثيق الأخوة.

قال جل ذكره: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ التوبة / ٤٧

(١٥) تفسير الطبري (١١/٣٩٤).

نقل ابن كثير^(١٦) عن جمع من المفسرين في بيان صفة المنافقين المغرضين الذين لا يألون جهداً في إفساد أهل الإسلام، وإلحاق الأذى بهم، ذكر منهم: مجاهد، وزيد ابن أسلم، وابن جرير، في قوله تعالى (وفيكم سماعون لهم): أي عيون يسمعون لهم الأخبار، وينقلونها إليهم.

٣- التجسس أمل مشرق ومستقبل واعد.

قال تعالى ﴿يَبْنِيْ اٰذْهَبُوْا فَتَحَسَّسُوْا مِنْ يُوسُفَ وَآخِيْهِ وَلَا تَأْتِسُوْا مِنْ رَّوْحِ اللّٰهِ اِنَّهُمْ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَّوْحِ اللّٰهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُوْنَ﴾ يوسف / ٨٧

- قال ابن كثير^(١٧): يقول تعالى مخبراً عن يعقوب عليه السلام -: إنه عذب بنيه على الذهاب في الأرض، يتحسسون أخبار يوسف وأخيه بنيامين. والتحسس يكون في الخير والتجسس يكون في الشر، وأمرهم ألا يئسوا من روح الله، أي: لا يقطعوا رجاءهم وأملهم من الله).

التجسس في السنة المطهرة:

١ - التجسس قطيعة وهتك لمحارم الله تعالى

روى الشيخان^(١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً).

(١٦) تفسير ابن كثير (٢/٣٦٢).

(١٧) تفسير ابن كثير (٢/٤٨٩).

(١٨) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب ما ينهي عنه من التحاسد والتدابير ح(٦٠٦٤)؛ ورواه مسلم في صحيحه، في كتاب البر والصلة والأدب، باب تحريم الظن والتجسس والتناجش والتناقص ونحوهما ح(٢٥٦٣).

٢ - التجسس فساد للقلب، وخافض للإيمان وموجب لفضيحة الله تعالى.

روى أبو داود^(١٩) في سننه، عن أبي برزة الأسلمي - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته)

٣ - التجسس إفساد للرعية، وإرباك للعلاقات الاجتماعية.

روى أبو داود في سننه^(٢٠) عن المقداد بن معدي يكر، وأبي أمامه رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم).

٤ - التجسس على الأعداء نصر لأهل الإيمان، وشرف للعامل في المكانة.

روى مسلم في صحيحه^(٢١): أن رجلاً قال لحذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - لو أدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم - قاتلت معه أبليت. فقال حذيفة: أنت كنت تفعل ذلك؟ لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - ليلة الأحزاب، وأخذتنا ريح شديدة وقر. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم (ألا رجل يأتيني بخبر القوم، جعله الله معي يوم القيامة؟ فسكتنا. فلم يجبه منا أحد، فقال: قم يا حذيفة، فاتنا بخبر القوم، فلم أجد بداً إذ دعاني باسمي، أن أقوم. قال: اذهب فائتني بخبر القوم، ولا تدعهم علي، فلما وليت من عنده جعلت كأنما أمشي في حمام، حتى أتيتهم. فرأيت أبا سفيان يُصلي ظهره بالنار، فوضعت سهماً في كبد القوس، فأردت أن أرميه، فذكرت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تدعهم علي، ولو رميته لأصبته.

(١٩) رواه أبو داود في سننه ح (٤٨٨٠)؛ وقال الحافظ العراقي في الأحياء: "سنده جيد" (١٤٠/٣).

(٢٠) رواه أبو داود في سننه ح (٤٨٨٩). وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: صحيح (٤٠٨٩).

(٢١) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب ح (١٧٨٨).

فرجعت وأنا أمشي في مثل الحمام، فلما أتيتته فأخبرته بخبر القوم، وفزعته، قررت، فألبسني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من فضل عبادة كانت عليه يصلي فيها، فلم أزل نائماً حتى أصبحت، فلما أصبحت قال: (قم يا نومان).

٥ - التجسس تصرف معيب ينفر منه العقلاء، ويكرهه الأصحاب ويهوي بصاحبه في هوة الهلاك.

روى البخاري ^(٢٢) وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل، ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، أو يفرون منه، صب في أذنه الآنك ^(٢٣) يوم القيامة، ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها، وليس بنافخ).

المبحث الثالث

دواعي الجاسوسية

تتنوع أسباب التجسس على الآخرين بحسب المقاصد الداعية لذلك، وهي تتعدد بين الممدوح والمذموم، على النحو الآتي

١ - التوغل في الظن المذموم ^(٢٤) الذي لا يقنع صاحبه إلا بمعرفة أسرار الظنون به والوقوف على خفايا أموره.

أ - قال جل وعلا ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ النور / ١٢.

ب - روى الشيخان ^(٢٥) قوله عليه الصلاة والسلام: (إياكم الظن ف،إن الظن أكذب الحديث..)

(٢٢) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه ح (٧٠٤٢).

(٢٣) الآنك: الرصاص الأبيض، النهاية في غريب الحديث (٧٧/١).

(٢٤) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣٢/١٦).

(٢٥) سبق تخريجه في هامش المبحث الثاني.

ج - روى الطبراني في المعجم الكبير ^(٢٦) عن حارثة بن النعمان رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (ثلاث لازمت لأمتي: الطيرة، والحسد، وسوء الظن، فقال رجل: وما يذهبن يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: (إذا حسدت فاستغفر الله، وإذا ظننت فلا تحقق، وإذا تطيرت فامض).

٢ - السعي في إفساد القلوب أو إشاعة الفحشاء في المؤمنين.

أ - قال جل وعلا ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ التوبة / ١٠.

ب - قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ النور / ١٩

٣ - إثارة البغضاء والشحناء بين المسلمين في استعمال جميع الوسائل والحبائل الشيطانية التي تمزق وحدة المسلمين، أو تحقق للعدو مآربه، كما صنع اليهود في الأوس والخزرج بني العمومة، وكما يصنع الأعداء اليوم تحت شعار فرق تسد.

أ - قال جل وعلا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ ﴿٥٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَد هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ آل عمران / ١٠١، ١٠٠

ب - روى أحمد ^(٢٧) في مسنده عن أسماء بنت يزيد، رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (قال: ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الذين إذا رؤوا ذكر الله

(٢٦) رواه الطبراني في الكبير (٣/٢٢٢٧). قال الهيثمي في المجمع فيه إسماعيل بن فيس الأنصاري، وهو ضعيف (٧٨/٨).

(٢٧) رواه أحمد في المسند (٦/٤٥٩) قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه شهر بن حوشب، وقد وثقه غير واحد، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح.

تعالى، ثم قال: (ألا أخبركم بشراكم؟ المشاءون بالنميمة،
المفسدون بين الأحبة، الباغون للبراء العنت)

٤ - محاربة الدين والإعاقة عن منهجه، وثني المؤمنين عن طريقه بكل
الوسائل الكفيلة بذلك.

قال جل وعلا ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى
جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ الأنفال / ٣٦

قال ابن كثير في تفسيره^(٢٨): " قال كفار قريش لما أصيبوا يوم بدر.. يا
معشر قريش، إن محمداً قد وتركم، وقتل خياركم، فأعينونا بهذا المال على
حربه؛ لعلنا أن ندرك منه ثأراً بمن أصيب منا، ففعلوا، قال: ففيهم نزلت الآية ".
٥ - التجسس على الكفار في الحرب لمعرفة عددهم وما معهم من السلاح^(٢٩)

أ - روى البخاري ومسلم^(٣٠) عن أنس ابن مالك، رضي الله عنه -
قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من ينظر لنا ما
صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود - رضي الله عنه، فوجده قد
ضربه ابنا عفراء حتى برك، فقال ابن مسعود: فاخذ بلحيته فقال:
أنت أبو جهل؟ فقال: وهل فوق رجل قتلتموه أو قال: قتله قومه؟ قال
أبو مجلز: قال أبو جهل فلو غير أكار^(٣١) قتلني).

ب - روى البخاري ومسلم^(٣٢) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما
- قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - (من يأتييني

(٢٨) تفسير ابن كثير (٣٠٨/٢).

(٢٩) المغني لابن قدامة (٤٦٥/١٠).

(٣٠) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب المعازي ح (٣٩٦٣)؛ ورواه مسلم في كتاب
الجهاد والسير، باب قتل أبي جهل ح (١٨٠٠).

(٣١) الأكار: الزراع، أراد به احتقاره وانتقاصه. النهاية (٥٧/١).

(٣٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الطليعة ح (٢٨٤٦)؛ ورواه مسلم
في كتاب فضائل الصحابة ح (٢٤١٥).

بخبر القوم يوم الأحزاب؟ قال الزبير: أنا، ثم قال: من يأتيني بخبر القوم. قال الزبير: أنا، فقال - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - (إن لكل نبي حوارياً، وحواري الزبير بن العوام)^(٣٣). قال ابن حجر^(٣٤): "وفي الحديث جواز استعمال التجسس في الجهاد".

٦ - اهتمام الأئمة بمراقبة أهل الإجماع والبدع والسلوك المنحرف من أي تصرف من شأنه يضر بعقائد وأخلاقيات المجتمع؛ تحقيقاً للعدالة، واستتباً للأمن والاستقرار.

أ - روى مسلم في صحيحه^(٣٥) عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألا أبغثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ - (أن لا تدع تمثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته).

ب - روى مسلم^(٣٦) عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).

قال النووي^(٣٧): "قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك جائز لأحاد المسلمين، قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإن غير الولاية في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاية بالمعروف وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين

(٣٣) الحواري: أي خاصتي من أصحابي وناصري. النهاية (١/٤٥٧).

(٣٤) فتح الباري (٦/٦٦).

(٣٥) رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب الأمر، بتسوية القبر ح (٩٦٩).

(٣٦) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ح (٤٩).

(٣٧) شرح مسلم للنووي (٢/٢٣).

إياهم وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم".

- ويفهم من هذا أن كل مسلم مطالب بهذا الأصل متى ما ظهر له ذلك، وتحقق من وقوع المخالفة، وأما ما استتر عنه فهو غير مطالب بكشفه والتجسس فيه، وهذا يمكن تطبيقه في حق الإمام أو المحتسب، أو أولياء الأمور، أو رجال الأمن أو من أسند إليه تربية النشء وتقدم المجتمع، والجدير بالذكر في هذا الباب أن صلاحية الدولة أوسع وأكبر من صلاحية الفرد فيما يتعلق بمرافق الدولة، وبيوت المواطنين والمقيمين.

- قال تعالى ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران / ١٠٤

- روى الحاكم^(٢٨) وغيره قال عليه الصلاة والسلام: (من أتى من هذه القانورات^(٣٩) شيئاً فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه الحد). وهذا الحديث وأشباهه تدل دلالة واضحة على أن الأمر بمتابعة أهل الإجماع، والاستقصاء لتحركاتهم وأعمالهم التخريبية في البلاد، وتحقيق العدالة فيهم موكل إلى الأئمة، قال ابن عبد البر^(٤٠): "ومن هذا وشبهه، قام الدليل على أن الحدود إذا بلغت السلطان، لم يجز أن يتشفع فيها، ولا أن تترك إقامتها".

(٢٨) رواه الحاكم في المستدرک (٢٤٤/٤) وصححه ووافقه الذهبي ح (١٣٥/٨١٥٨)،

رواه مالك في موطأه في كتاب الحدود ح: ١٢.

(٣٩) القانورات: جمع قانورة، وهي الفعل القبيح والقول السيئ، النهاية (٢٨/٤).

(٤٠) التمهيد (٣٤٢/٥).

الفصل الثاني

حكم التجسس على الآخرين، والتعريف بوسائل التجسس وصفات الجاسوس المأذون له بالمهمة، والآثار المترتبة على الجاسوسية في الفقه الإسلامي والنظام الأمني المعاصر

المبحث الأول

حكم التجسس على الآخرين في الفقه الإسلامي، والتعريف بوسائل التجسس

فأما الكلام على حكم امتهان مهنة التجسس ومزاولتها على مستوى دولي ومحلي، فبعد النظر في أقوال الفقهاء، والدلائل الشرعية المستفيضة حول بيان حكم الجاسوس والتجسس على الآخرين، ومن خلال استعراضنا للأسباب الداعية لهذا العمل يتبين لنا بجلاء أن حكم التجسس يختلف باختلاف الأسباب الداعية له، وتدور به الأحكام التكليفية حسب الحالات المناطة به، علماً بأن هذه الأحكام تسري على كل من قام بهذه المهمة من رجال الأمن، أو المحتسبين^(٤١)، أو آحاد المسلمين، وملخص ذلك:

- ١ - تحريم التجسس^(٤٢) على المسلمين الذين اشتهر صلاحهم، واستقام حالهم، ولم يظهر فيهم ما يشوب أخلاقهم، وبهذا قال عامة أهل العلم. واستدلوا (أ) قال جل وعلا ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات/١٢.

(٤١) الاحتساب من الحسيب، كالاعتداد من العدة، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه. النهاية (٣٨٢/١).

(٤٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣١-٣٣٢/١٦)؛ انظر الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١٦٢/٢)؛ انظر معالم التنزيل للبغوي (٢٠٤-٢٠٥).

قال ابن عطية في تعليقه على الآية^(٤٣): "لا تجسسوا عن مخبآت أمور الناس، وادفعوا بالتّي هي أحسن، واجتزوا بالظواهر الحسنة".

ب - دلت الأحاديث الصحيحة على حرمة التجسس على المسلمين في هذه الصورة وقد ذكرنا مجموعة مباركة منها في أول بحثنا، ونذكر علاوة على ذلك تأكيداً للحرمة.

١ - ما جاء في الصحيحين^(٤٤) عن أبي بكرة، رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا..)

٢ - وبما رواه الشيخان^(٤٥) قال عليه الصلاة والسلام: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده).

٣ - وبما رواه ابن ماجه^(٤٦) في سننه عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يطوف بالكعبة ويقول: (ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله تعالى حرمة منك: ماله، ودمه، وأن تظن به خيراً).

٢ - يكره التجسس^(٤٧) على المسلمين الذين يرتاب في شأنهم ولم يبد منهم ما يؤكد ما أسند إليهم، وإنما هي ظنون واتهامات، أوفيمن أخطأ، بنزغة

(٤٣) المحرر الوجيز لابن عطية (١٥١/٥).

(٤٤) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب التبليغ الشاهد الغائب ح (١٠٥)؛ ورواه مسلم في صحيحه، في كتاب القسامة ح (١٦٧٥).

(٤٥) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ح (١٠) ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ح (٤٠).

(٤٦) رواه ابن ماجه في سننه (١٢٩٧/٢ - ١٢٩٨) ح (٣٩٣٢).

قال في الزوائد: في إسناده مقال، ونصر بن محمد شيخ ابن ماجه، ضعفه أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات.

(٤٧) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون (١٨٦/٢ - ١٨٧)، انظر الغياثي لإمام الحرمين ص ١٠٢.

من الشيطان ولم يشتهر ذلك منه، وهذا كله لا ينبغي الاستطالة والتعمق في البحث عنه، ولا يمنع من الوعظ والإرشاد بصفة عامة، وقد تصل هذه الكراهية إلى درجة الحرمة إذا تأكد خلافه.

قال الماوردي في الأحكام السلطانية^(٤٨): "وأما ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يتجسس عنها، ولا يهتك الأستار؛ حذراً من الاستتار، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - (من أتى من هذه القانورات شيئاً فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه الحد)^(٤٩).

واستدلوا:

أ - بما رواه الشيخان^(٥٠) قوله عليه الصلاة والسلام: (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا...).

ب - وبما رواه أبو داود^(٥١) عن معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم).

قال المناوي^(٥٢): "ومقصود الحديث حث الإمام على التغافل، وعدم تتبع العورات فإن بذلك يقوم النظام، ويحصل الانتظام".

ج - وبما رواه أبو داود وأحمد وغيرهما^(٥٣) عن دخين كاتب عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: قلت لعقبة إن لنا جيراناً يشربون

(٤٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٢.

(٤٩) رواه الحاكم في المستدرک (٤/٢٤٤) ح (٨/٥٨) وصححه ووافقه الذهبي.

(٥٠) رواه البخاري في كتاب الأدب باب ما ينهي عن التحاسد والتدابير ح (٦٠٦٤)، رواه مسلم في كتاب البر والصلة ح (٢٥٦٣).

(٥١) رواه أبو داود في سننه ح (٤٨٨٨)، قال الآبادي في عون المعبود: "والحديث سكت عنه المنذري" (١٣/٢٣٢)، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٤٥٥) ح: ٢٢٩٥.

(٥٢) فيض القدير (٢/٣٢٣).

(٥٣) رواه أبو داود في سننه ح (٤٨٩٢)؛ ورواه أحمد في المسند (٤/١٤٧) وقد صحح الحديث المناوي في فيض القدير (٦/١٤٨) ح: ٨٧٤٠.

الخمر، وأنا داع لهم الشرط فيأخذونهم، قال: (لا تفعل، ولكن عظمهم وتهدهم، ففعل فلم ينتهوا، قال: وإني داع فتأخذهم، فقال له عقبة: ويحك، لا تفعل، فأني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول: (من ستر عورة مؤمن فكأنما استحيا موعودة من قبرها).

- قلت هذا الحديث يوجه إلى آحاد المسلمين في حق من استتر وتخفى في معاقرة الحرام، فالأحب لهم أن يستروا على من كان هذا حاله ما لم يظهر منهم ما يتضرر به سائر المسلمين، وأما أصحاب السلطة فيلزمهم ألا يتركوا هذا وأشكاله إن تحققوا من وقوع الجرم.

- قال المناوي^(٥٤): "ثم هذا فيمن لم يعرف بأذى الناس، ولم يتجاهر بالفساد والإندب رفعه للحاكم إذا لم يخف فتنة".

د - وروى أبو داود^(٥٥) عن زيد بن وهيب قال: أتى ابن مسعود ف قيل: هذا فلان تقطر لحيته خمرًا فقال عبدالله: إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به.

هـ - ويؤكد ذلك من ترك التجسس: ما ورد من الآثار من الحكام وأعوانهم في موضوع الشك والريبة قرائن تقرر ذلك، فقد ورد^(٥٦) عن عبد الرحمن بن عوف أنه حرس مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ليلة المدينة، (فبينما هم يمشون شب له سراج في بيت فانطلقوا يرومونه فلما دنوا منه إذا باب مجاف على قوم لهم فيه أصوات مرتفعة ولغط، فقال عمر وأخذ بيد عبد الرحمن بن عوف: أتدري بيت من هذا؟ قال: هذا بيت ربيعه بن أميه بن خلف،

(٥٤) فيض القدير (١٤٩/٦).

(٥٥) رواه أبو داود في سننه (٤٨٩٠)، وقال النووي: "حديث حسن صحيح، رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم رياض الصالحين ح: ١٥٧٢.

(٥٦) رواه السيوطي في الدر المنثور (١٠٠/٦)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٣٣) بإسناد متصل، ورواه الحاكم في مستدركه (٤١٩/٤) ح. ٨١٣٦، قال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وهم شرب فما ترى؟ قال أرى أن قد أتينا ما نهى الله عنه قال تعالى: ولا تجسسوا، وقد تجسسنا فأنصرف عنهم وتركهم).

و - وبما رواه القرطبي في الجامع^(٥٧) قال زيد بن مسلم: خرج عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - يعسان إذ تبين لهما نار فاستأذنا ففتح الباب، فإذا رجل وامرأة تغني فقال عمر: (من هذه قال: زوجتي، وما بيدك قال: قدح فيه ماء زلال..)

٣ - يدور بين الإباحة^(٥٨) والاستحباب والواجب، فيجب التجسس على اللصوص وقطاع الطرق والمحاربين لله ورسوله والمشتهرين بالفساد والانحراف والساعين في الإطاحة بالدولة والمخترقين للقوانين والنظام العام والآداب، وكذلك الداعين إلى البدع العقائدية والضلالات الفكرية، ويتعين أيضاً على الأشخاص الذين يخصصهم الإمام في الحالات الاستثنائية، بجلب المعلومات والتحري حول تحركات العدو ومخططاتهم، وتحصيل البيانات والمعلومات التي تمس الحاجة لها، ويستحب ويباح التجسس على العدو في الحالات العامة التي تشد الحاجة لها، وبهذا قال عامة أهل العلم.

قال ابن فرحون في تبصرة الحكام^(٥٩): "قال ابن وهب عن مالك رضي الله عنه في الجار يظهر شرب الخمر وغيره: إنه يُنهي، فإن انتهى وإلا رفع أمره إلى الإمام".

وقال ابن حبيب: وسمعت ابن الماجشون يقول في اللصوص وقطاع الطرق: أرى أن يطلبوا في مظانهم، ويعان عليهم، حتى يقتلوا أو ينفوا من الأرض بالهروب.

(٥٧) رواه القرطبي في الجامع (٣٣٤/١٦)، لم أهد إلى تخريجه من غير كتاب القرطبي.
(٥٨) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون (١٨٦-١٨٧)؛ انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص (٢٤٨-٢٥٥)؛ انظر الغياثي. لإمام الحرمين ص ٩٧؛ انظر المغني لابن قدامة (٤٦٥/١٠).
(٥٩) تبصرة الحكام (١٨٧/٢).

واستدلوا:

أ - بما رواه الشيخان^(٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره الله، ويصبح يكشف ستر الله عنه)

قال ابن حجر^(٦١) نقلاً عن الكرمانى: "ومحصل الكلام: كل واحد من الأمة يعفى عن ذنبه ولا يؤاخذ إلا الفاسق المعلن".

ب - روي مالك والحاكم في المستدرک^(٦٢) عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله، فإنه من يبدلنا صفحته نقم عليه الحد).

قال ابن حجر^(٦٣) "من قصد إظهار المعصية والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره، ومن قصد التستر بها حيأً من ربه ومن الناس من الله عليه بستره إياه".

ج - وبما رواه مسلم^(٦٤) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - (إن رجلاً كان يتهم بأمر^(٦٥) ولد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٦٠) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه ح (٦٠٦٩)، ورواه مسلم في كتاب الزهد والرقائق ح (٢٩٩٠).

(٦١) فتح الباري (١٠/١٨٧).

(٦٢) رواه مالك في موطأه، في كتاب الحدود ح (٢) مراسلاً؛ ورواه الحاكم في المستدرک (٢٤٤/٤) وصححه ووافقه الذهبي.

(٦٣) فتح الباري (١٠/٥٦٧).

(٦٤) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب التوبة، باب براءة حرم النبي صلى الله عليه وسلم من الريبة ح (٢٧٧١).

(٦٥) أم الولد: الأمة إذا علقت من سيدها فوضعت ما تبين فيه بعض خلق إنسان صارت بذلك أم ولد له، فإذا مات عتقت عليه، المبدع (٦/٧٠-٧١).

فقال رسول الله لعلي بن أبي طالب اذهب فاضرب عنقه، فأتاه علي - رضي الله عنه - فإذا هو في ركن يتبرد فيها، فقال له علي: اخرج، فناوله يده فأخرجه فإذا هو محبوب ليس له ذكر فكف علي رضي الله عنه ثم أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، إنه محبوب ما له ذكر).

وجه الاستدلال: أفاد الحديث بمتابعة أهل الفسق والفجور الذين احتفت القرائن ودلالات الحال على تورطهم بالأعمال المشينة، كما دل الحديث على جواز استصدار أقسى العقوبات التعزيرية التي تتواءم مع حجم الجريمة المقترفة وناهيك فيما تعلق بحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كف علي عن قتله لما استبعد وقوع ذلك من مثله، وقد قيل^(٦٦) أنه أمر بقتله للكفر ونفاقه).

د - وبما رواه البخاري وأبو داود^(٦٧) عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة رهط عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري، فانطلقوا حتى إذا كانوا بالهداة - وهو بين عسفان ومكة - ذكروا لبني لحيان، فنفروا لهم قريبا من مائتي رجل، كلهم رام، فاقتصوا أثرهم، فلما رأهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى فدغد، وأحاط بهم القوم، فقالوا لهم: انزلوا وأعطوا بأيديكم ولكم العهد والميثاق ألا نقتل منكم أحداً، قال عاصم بن ثابت أمير السرية: أما أنا فو الله، لا أنزل في ذمة كافر، اللهم خبر عنا نبيك فرموهم بالنبل فقتلوا عاصماً في سبعة، فنزل إليهم ثلاثة رهط بالعهد والميثاق منهم: خبيب الأنصاري وابن الدثنة ورجل آخر، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فأوثقوهم، فقال الثالث

(٦٦) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/١١٨-١١٩).

(٦٧) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الجهاد والسير، باب هل يستأثر الرجل ومن لم يستأثر؟ ح(٣٩٨٩، ٣٠٤٥)، ورواه أبو داود في سننه، في كتاب الجهاد ح(٢٦٦٠).

هذا أول الغدر، والله لا أصحابكم، إن لي في هؤلاء لأسوة، يريد القتلى فحرروه وعالجوه على أن يصحبهم فأبى فقتلوه، وانطلقوا بخبيب وابن الدثنة حتى باعوهما بمكة بعد وقعة بدر، وذكر قصة قتل خبيب إلى أن قال استجاب لعاصم بن ثابت يوم أصيب فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم وما أصيبوا).

وجه الاستدلال: قال الشوكاني^(٦٨) العين الجاسوس على ما في القاموس وغيره، وفيه مشروعية بعث الأعيان، وقد أخرج مسلم وأبو داود من حديث أنس رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم -^(٦٩) (بعث بسيسة عيناً، ينظر ما صنعت غير أبي سفيان).

هـ - روي الماوردي في الأحكام السلطانية^(٧٠) فيما ورد من قصة المغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - أنه لما كان عاملاً على البصرة، فكان يختلف إلى امرأة يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو الهلالية، فرصد له مجموعة من الصحابة وهم: أبو بكر وشبل بن معبد ونافع بن الحارث وزباد بن أبي سفيان، فهجموا عليه المكان فرأوا من أمرهما ما يشينهما، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فعزله عن ولاية البصرة وولي أبا موسى الخلافة عنه، وأشهد عليه الصحابة، فشهد ثلاثة منهم فنكل زياد بن أبي سفيان، فلم ينكر عليهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هجومهم ومتابعتهم له، وإنما أنكر عليهم تلكم بعضهم عن الشهادة فحد الثلاثة".

(٦٨) نيل الأوطار للشوكاني (٨١/٨).

(٦٩) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الجهاد ح(٢٦٧٨).

(٧٠) الأحكام السلطانية ص ٢٥٢ بتصرف يسير / وهذه القصة أوردها البخاري في صحيحه معلقة في كتاب الشهادات، باب: شهادة القاذف والسارق والزاني. وقد ذكر ابن حجر (٢٥٦/٥): أن هذه الرواية قد وصلها الإمام الشافعي في كتاب الأم، وأخرج القصة - أيضاً - الطبراني في ترجمة شبل بن معبد (٣١١/٧) ح(٧٢٢٧) قال الهيثمي في المجمع (٢٨٠/٦): ورجاله رجال الصحيح. ورواها البيهقي والحاكم في المستدرک، وقال ابن حجر (إسناده صحيح).

و - وبما رواه الحاكم^(٧١) عن عطية القرظي _ رضي الله عنه - قال: (كنت غلاماً يوم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة أن تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، فشكوا فيّ، فلم يجدوني أثبت الشعر فيها أنا ذا بين أظهركم).

وجه الاستدلال: دل الحديث بمنطوقه على جواز البحث والتحري في حال العدو، كشفاً عن الحقيقة ووصولاً إلى تنفيذ أحكام الله جل وعلا.

* حكم التجسس^(٧٢) والمتابعة الأمنية في التشريعات الأمنية المعاصرة، فإن الدولة القانونية المتألّفة من الشعب والسلطة تعول بإلحاح لتحقيق أمنها القومي والخاص على رجال المخابرات والمباحث فتقوم هذه القوة عند طروء أي اشتباه أو بلاغ في عمل تخريبي أو جنائي أو سياسي بكف هذا الخطر ومكافحته بقوة، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك في ظل العداء والانحرافات البشرية.

* التعريف بوسائل التجسس^(٧٣):

توسعت الدول التي تُعنى في هذا الجانب في استعمال أشكال متنوعة من المعدات التي توصلهم إلى المعلومات والبيانات الهامة التي تتعلق بالدول المعادية، والأفراد الذين يشكلون خطراً فادحاً على الدولة من الداخل والخارج، وذلك بطريقة دقيقة ومحكمة تتجلى فيها دقة المعلومات، وسرعة التحذير، وقلة الكلفة والاحتراز، ولذا استعمل الجواسيس في مهنتهم المعدات الآتية:

١ - أجهزة التنصت: وهي أجهزة صغيرة لنقل الحديث من مسافة بعيدة.

(٧١) رواه الحاكم في المستدرک (٤٣٠-٤٣١) ح (٨١٧٣)، ورواه من طريق أخرى وقال الحاكم: غريب، صحيح.

(٧٢) انظر عصام الشوكي، أمن الدولة، ص ١٠٤-١١٩.

(٧٣) انظر الجاسوسية في عصر الالكترونيات د/ راي كلاين ص ١٨٣ - ٢٥٥. انظر الموساد الإسرائيلي وحرب الجواسيس مع مصر لفؤاد درويش ص ٢٠ - ٣٠.

منها: ما هو محمول في جيب الجاسوس كعلبة السجائر أو القلم أو زر قميص.

ومنها: ما هو مثبت في خفاء داخل المكان المراد التنصت عليه. لكن يعيب هذا النوع أنه يمكن الكشف عن وجوده بأجهزة خاصة كذلك، وهذا النوع من الأجهزة كان سبباً في الكشف عن فضيحة ووترجيت التي أدت إلى عزل الرئيس الأمريكي السابق نيكسون.

٢ - كاميرات التصوير: وهي أنواع مختلفة يستخدمها الجواسيس في التقاط الصور الهامة ولو في ظلمة الليل الحالكة، وتشتمل هذه الكاميرات الصغيرة على أقلام التصوير " ميكرودوتس " التي تختزل فيها الصور على شكل نقاط صغيرة، يتم تكبيرها في بلد الجاسوس بواسطة أجهزة مكبرة.

٣ - أجهزة اللاسلكي: وهي أشكال صغيرة كعلبة الكبريت يستعملها الجاسوس في نقل الأخبار عبر الأثير إلى بلده.

٤ - الحبر السري: وهي كتابة خفية تكتب من قبل الجاسوس، ولا تظهر الكتابة إلا بإضافة مواد كيميائية تكشف عن حقيقة المكتوب.

٥ - الهاتف والحاسوب: وهي تقنية حديثة في كشف خفايا العدو بطريق التنصت، والاختراق للمواقع السرية للعدو.

٦ - تجنيد النساء للدعارة، للاحتيال على المسؤولين وساسة الدول في الإفادة عن جميع الأسرار التي تهم الجانب الآخر.

٧ - استعمال الطائرات الصغيرة التي تحلق في السماء بصورة خفية، لتصوير المواقع الحساسة في الدول المعادية، والتقاط المحادثات السرية.

المبحث الثاني

صفات الجاسوس المأذون له بالمهمة

لما كانت الجاسوسية من أعمال رجال الأمن ومن مهام أرباب الولايات المتخصصة في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحافظة على القانون والنظام العام والآداب، وهي أدق المهام وأخطر المهن التي تتوفر لها صلاحيات أوسع لا توجد في نظام الحسبة، من جهة التحري، والتحقيق، واستعمال القوة، والعنف، واستصدار الأحكام المناسبة للحدث؛ لذا ينبغي على من تولى هذا المنصب أن يتحلى بصفات أرباب الولايات وهي:

١ - أن يكون مُنَصَّباً بإذن من الإمام^(٧٤)، لأنه يستمد منه القوة وهيبة القانون والصلاحيات الواسعة، ولا ينكر بالسيف والقوة إلا من كان من جهة السلطان، أما آحاد المسلمين فيجب عليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن دون استعمال الضرب والسوط على البيوت والإتلاف.

٢ - أن يختار الإمام لهذه الوظيفة الأصلح والأكفأ.

فينبغي على الإمام أن يراعي الله ومصلحة الأمة في اختيار القائمين على أمن البلاد دون محاباة ولا غلبة للشهوات، فيختار لهذا السلك الأكفأ والأكثر استحقاقاً من جهة العلم، والخبرة، وكفاءة القدرة، ورسوخ الملكة في العمل.

قال ابن تيمية في السياسة الشرعية^(٧٥): "فيجب على ولي الأمر أن يولى على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك، قال النبي - صلى الله وسلم -: (من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولي وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله)^(٧٦)."

(٧٤) انظر الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٣٦-٣٧)؛ انظر الغياثي لإمام الحرمين ص ٩٧.

(٧٥) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١١.

(٧٦) ورد بلفظ مقارب عند البيهقي في السنن الكبرى (١٠/١١٨) ح (٢٠١٥)، ورواه الحاكم في مستدركه بلفظ مقارب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعبه الذهبي (٤/١٠٤) ح: ٧٠٢٣، قلت: الحديث معناه صحيح؛ لأن اختيار السيئ للولاية مع وجود الصالح خيانة عظمى، وفقاً لقواعد التشريع.

قال إمام الحرمين في الغياثي^(٧٧) "فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها، ولا يهنأ بشيء منها دونها، فلينهض الإمام لهذا المهمة وليوكل بذلك الذين يخفون وإذا حزب خطب لا يتواكلون، ولا يتجادلون، ولا يركنون إلى الدعة والسكون، ويتسارعون إلى لقاء الأشرار بدار الفراش إلى النار).

وقد جاء في الصحيحين^(٧٨) ما يؤكد أن تقلد هذه المناصب يكون للأصلح لا للرغبات ولا لوجهات فعن أبي موسى رضي الله عنه لما سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم- الولاية. قال عليه الصلاة والسلام: (إنا لا نولي هذا من سألناه ولا من حرص عليه).

٣ - أن يكون أميناً ورعاً^(٧٩) يخشى الله تعالى في السر والعلن، ويسعى على تأدية عمله بالوفاء والأمانة، ويؤمن على أعراض الناس وأموالهم، وأن يحرص على أداء المهام بدقة ونظام، من غير وكس ولا شطط.

قال تعالى ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ يوسف / ٥٤.

وقال عز وجل: ﴿قَالَتْ إِحْدَهُمَا يَخَابَتْ أُسْتَجِرُّهُ إِنِّي خَيْرٌ مِّنْ أُسْتَجَرَّتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ القصص/ ٢٦

- روي مسلم^(٨٠) عن أبي زر الغفاري - رضي الله عنه - قال عليه الصلاة والسلام: (إنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها).

٤ - أن يكون قوياً حازماً من غير شدة، وتتعين هذه الخصلة في هذا المقام حاجة عمل المتجسس للشجاعة والإقدام ودقة الترصّد في الظروف

(٧٧) الغياثي ص ٩٠-٩٨.

(٧٨) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب: ما يكره من الحرص على الإمارة ح(٧/٤٩)، ورواه مسلم في صحيحه من كتاب الإمارة ح(١٧٣٣).

(٧٩) انظر السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٤-٢١؛ انظر الغياثي لإمام الحرمين ص ١٣٣، الآداب الشرعية لابن مفلح ص ١٤٩، انظر موعظة المؤمنين للقاسمي ص ٢٤٦.

(٨٠) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة ح (١٨٢٥).

الصعبة؛ لذا رَجَّح العلماء كفة القوة مع قلة الأمانة على كمال الأمانة مع العجز إذا تعارضا في موضع الطلب.

قال ابن تيمية^(٨١) "فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة؛ قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضرراً فيها، فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع وإن كان فيه فجور على الرجل الضعيف العاجز، وإن كان أميناً.. وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:(إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)^(٨٢).

- وقد ثبت في الصحيح^(٨٣) أن أبا ذر الغفاري - رضي الله عنه - طلب من رسول الله أن يوليه، فقال له عليه الصلاة والسلام: (إني أراك ضعيفاً، وإنني أحب لك ما أحب لنفسي، ولا تأمرنَّ على اثنين، ولا تولين مال يتيم).

٥ - أن يكون حكيماً حصيف العقل يحسن التعامل^(٨٤) مع الحدث، ويتلقى المخالفات على نحو من التدرج الآتي:

أ - ألا يتجسس إلا على من ترجح فساد، وعظم خطره.

ب - أن يبدأ في إنكاره مع المبتدئين والمستورين بالتعريف والتهديد بسوء العافية.

ج - أن يعقب التعريف بالحكم بالموعظة الحسنة والدلالة إلى الخير بالرفق واللين.

د - العنف والشدة في التعامل إذا لم يُجَدِّ ما سبق، باستعمال الضرب أو الإتلاف أو الإراقة أو السجن.

(٨١) السياسة الشرعية ص ٢١.

(٨٢) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي ح (٤٢٠٣)؛ رواه مسلم في صحيحه ح (١١١).

(٨٣) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الإمارة (١٨٢٦).

(٨٤) انظر موعظة المؤمنين ص ١٤٥-٢٤٦؛ انظر الآداب الشرعية ص ١٤٩-١٥١؛ انظر الغياثي ص ١٣٣.

٦ - أن يكون حراً عدلاً^(٨٥)، فالعبد مقيد اليدين، ومحجور التصرف، إلا بإذن سيده، فلا يستطيع التفرغ لهذه الوظيفة الدقيقة، واشترط العلماء لصحة تعيينه أيضاً أن يكون عدلاً غير متهم بفسق ولا قاذح، ويجوز له أن يستعمل الأعوان الثقات في إثبات الوقائع وتحري الحقائق، وأما الاعتماد على المخبرين المطعون بعدالتهم فممنوع في موقع إثبات الوقائع وتحري الحقائق، ويرخص الاستعانة بهم في تحديد مواقع الجريمة، ونصب الكائن للأعداء واللصوص والمشبوهين إذا احتفت أخبارهم بالقرائن.

٧ - أن يكون مانعاً لمنكر قد اتفق العلماء^(٨٦) على إنكار، أو ترجح عند العلماء منعه، وأما ما اختلف فيه اختلافاً قوياً فلا ينكر على صاحبه كما هو مقرر عند عامة العلماء.

٨ - أن يكون ذكراً^(٨٧)، لأن طبيعة عمل الجاسوس ورجل الأمن ترتكز على المتابعة والتحري، والترصد للعدو، والخلوة في طلبه، ومخالطة أجناس شتى من الناس في جميع الأزمان والإعصار، وهذا لا يتواءم مع طبيعة المرأة شرعاً ولا نفسياً، ولأن هذا العمل من الولايات العامة التي لا يسوغ للمرأة العمل فيها كما نص على ذلك جمهور الفقهاء، كالإمامة والقضاء والحسبة والأعمال العامة، وقد ثبت في الصحيح^(٨٨) قوله عليه الصلاة والسلام: (المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان). وقد صح قوله عليه الصلاة والسلام^(٨٩): (لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان).

(٨٥) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٤-٢٤١؛ انظر الغياثي ص ١٣٣؛ انظر الآداب الشرعية لابن مصلح ص ١٤٩.

(٨٦) انظر موعظة المؤمنين ص ٢٤٥؛ انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١.

(٨٧) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧، انظر القوانين الفقهية لأبن جزي ص ٢٣٨؛ انظر بداية المجتهد لابن رشد المالكي (٢/٣٤٤)، انظر تكملة المجموع (٢٠/١٢٧)، المغني (١١/٣٨٠).

(٨٨) رواه الترمذي في سنته، في كتاب الرضاع ح (١٨)، قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن غريب". (٤٧٦/٣) ح: ١١٧٣.

(٨٩) رواه الترمذي في سنته باب ما جاء في لزوم الجماعة ح (٢١٦٥).

قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب (٤/٤٦٥).

ونذهب الحنفية^(٩٠) إلى جواز تولية المرأة القضاء - فقط - من الولايات العامة فيما تجوز شهادتها فيه - من الحقوق المالية - مع تأثيم المولى لها لمخالفته حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لن يُفلح قوم ولوا أمرهم امرأة^(٩١))، وأجاز آخرون^(٩٢) تنصيب المرأة جميع الوظائف والمهن العامة كالخاصة في حدود الضوابط الشرعية، والمعايير الأخلاقية التي أقرتها الشريعة.

واستدلوا^(٩٣): بأن الشريعة الإسلامية أجازت للمرأة أن تكون مفتية، واعتبرت شهادتها في الحقوق المالية المحضة أو الآلية إلى المال.

أجيب عنه^(٩٤): بأن الفتوى والشهادة من الواجبات الشرعية التي يتحملها الرجال والنساء على السواء؛ لإصلاح المجتمع، وتحقيق العدالة بين أفرادها، وهي من المهام التي لا تحتاج في الغالب إلى التعرض للعامة، والامتزاج في الناس خلافاً للولايات العامة، ولأن الحديث "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" يؤكد نفي الفلاح الذي يترتب عليه وقوع الفتن، واستمرار البلاء على الأمة، إذا تخلت المرأة عن مكانتها، ومسؤولياتها الأخلاقية كما حصل للدولة الساسانية.

٢ - واستدلوا بأن عمر بن الخطاب ولى الشفاء من أهل بيته على أمر السوق. أجيب منه: بأن هذا الخبر مع البحث الطويل في كتب السياسة الشرعية، وعلم الخلاف، وكتب الحديث المتوافرة لدي لم أقف على أصله إلا ما ذكره ابن حزم في المحلى، ولم يورد درجته.

وعلى فرض صحته فإنه لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة، والقواعد العامة التي تنهى عن تولية المرأة الأماكن التي تمتن فيها وتبتذل، ولا

(٩٠) بدائع الصنائع للكاساني (٣/٧)، رد المحتار لابن عابدين (٥/٥٨٧).

(٩١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي بأن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر ح ٤٤٢٥.

(٩٢) المغني (١١/٣٨٠)، المحلى لابن حزم (٩/٤٢٩-٤٣٠).

(٩٣) رد المحتار (٥/٥٨٧)، المحلى (٩/٤٢٩-٤٣٠).

(٩٤) إحياء علوم الدين (٢/٣١٢)، فتح الباري (٧/٧٩١).

يستبعد - إن صح - من حملة على المهام التي تخص النساء فقط، في حدود مملكتها، وأدائها لرسالة التقويم، والتصحيح في المجتمع، والله أعلم.

والذي أرجحه من الأقوال السابقة: هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من منع المرأة تولى المناصب العامة؛ لقوة أدلتهم، وسلامتها من المعارضة، وحفاظاً على حرمة الأعراض التي هي من مقاصد الشريعة وكلية الدين، ولأن فتح هذا الباب يخلق مشكلات وأزمات لا مخرج منها، والواقع خير شاهد.

قال ابن قدامة^(٩٥): "والمرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي، ليست أهلاً للحضور في محافل الرجال، ولا تقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة مثلاً ما لم يكن معهن رجل، ولا تصلح للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يول النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم امرأة ولا ولاية بلد فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً".

- ويجوز للمرأة أن تعمل في هذا السلك في حدود الأوساط النسائية على مستوى جمع المعلومات، والتبليغ دون احتكاك بالرجال.

صفات رجل الأمن والمخابرات في النظام الأمني المعاصر^(٩٦) فقد اشترط العلماء شروطاً في رجل الأمن والمخابرة تتفق مع سرية عمله، وخطورة المهنة، وهي لا تختلف عن الشروط التي ذكرها الفقهاء، وهي مجملة كما جاء في كتبهم: كونه متخصصاً وذا ثقافة عالية فيما أسند إليه، وأن يكون أميناً نكياً صبوراً في عمله مرناً في التعامل محباً لخدمة وطنه، وهذا يمكن معرفته من خلال التجربة والاختبار والتزكية، وأجاز القانون الاستعانة بالمصادر السرية التي لديها قدرة في جمع المعلومات، والتحريات التي يحتاج إليها في التوصل إلى الجرائم الدولية والسياسية والجنائية، ويشترط في المصدر بعد الاختبار والتحري والمواجهة: الأمانة، والكفاءة العالية، والمصادقية، والتحلي بالصبر والحزم والمرونة في وقت واحد.

(٩٥) المغني لابن قدامة (١١/٣٨٠).

(٩٦) انظر اللواء عصام الشوكي أمن الدولة ص ٨٨-٨٩، ١٠٩-١١٢.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الجاسوسية في الفقه الإسلامي والتشريعات الأمنية المعاصرة وهي متوافقة إلى حد كبير

يترتب على القيام بمهمة الجاسوسية: التحري - إيجاباً وسلباً - الآثار الآتية:^(٩٧)

- ١ - تحقيق الأمن والعدالة للمواطنين والمقيمين في ربوع البلاد وذلك في صورة الجاسوسية الإيجابية.
 - ٢ - إذا كانت الجاسوسية سلبية، فإنه يترتب عليها خراب البلاد، وتدمير الأمنيين القومي والخاص.
 - ٣ - أخذ الأهبة والاستعدادات كافة لمكافحة الدول العادية، والأخطار الداخلية التي تمس الأفراد والنظام.
 - ٤ - المحافظة على نظام الدولة، ومقدراتها، وآدابها.
 - ٥ - إنزال أشد العقوبات فيمن ضبط متجسساً يريد النيل من نظام الحكم والإطاحة بالحكام، والعبث في مقدرات الدولة، ومصالحها الداخلية والخارجية وهذه العقوبة في التشريعات الأمنية المعاصرة تتفاوت مع حجم الجريمة، فإن كان التجسس على نظام الدولة السياسي فالعقوبة فيه أشد ممن يتجسس على الأفراد، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع نظام العقوبة في الشريعة الإسلامية، فالعقوبة تعظم بفداحة الجريمة.
- قال اللواء عصام الشوكي^(٩٨): كانت الجريمة السياسية قديماً من أخطر الجرائم، وكان ينظر لمرتكبيها على أنه عدو للشعب وأنه يستحق أقصى العقوبة وأغلظ العقوبات، ومازالت تلك النظرة إليها في جميع الدول على أنها أخطر الجرائم.."، ولذا نص قانون الجزاء الكويتي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة في المادة (١): (يعاقب بالإعدام:

(٩٧) انظر الغياثي ص ٩٧-٩٨، انظر الأحكام السلطانية ص ١٥-١٦.

(٩٨) أمن الدولة ص ٩٩.

أ - كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها.

ب - كل كويتي رفع السلاح على الكويت أو التحقق بأي وجه بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع الكويت.

ج - كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخابر معها، أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت.

د - كل من سعى لدى دولة أجنبية معادية أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية أو للأضرار بالعمليات الحربية لدولة الكويت). وانظر المواد الأخرى المتعلقة بهذا الشأن ٢-٣٤.

٦ - كشف عورات الأعداء، وتحصيل المعلومات الكافية حول عدد جيوش الأعداء وأعتادهم والإحاطة بجميع مخططاتهم وثغراتهم، التي تحقق للدولة الإسلامية القوة والهيمنة.

٧ - استرجاع جميع الحقوق التي استلبها العدو من المسلمين عنوة وقهراً وهي تتمثل بالأسرى والأحوال.

٨ - وسنعرض في الأثر الثامن تكميلاً للبحث آراء الفقهاء في الجاسوسية حكماً وعقوبة.

بيناً فيما سبق أنه لا خلاف بين أهل العلم في تجريم التجسس على المسلمين دون مسوغ شرعي، فإذا كانت الشريعة الغراء تجرم الجاسوس في هذا المسلك، فإيا ترى ما هي العقوبة التي يجب إنزالها بالجاسوس إذا ضبط متلبساً بها؟ اختلفت اتجاهات العلماء في تحديد عقوبة الجاسوس بحسب حاله ومدى ضرره بالمسلمين، فقد اتفق الفقهاء^(٩٩) على أن الجاسوس الكافر الحربي يقتل تعزيراً،

(٩٩) انظر تكملة المجموع (٣٤٢/١٩)، انظر مواهب الجليل وبهامشه الإكليل (للحطاب) (٣٥٦/٣-٣٥٧)، انظر الدراري المضية للشوكاني ص ٤٥٦.

وأما الذمي أو المستأمن فقد ذهب جمهور الفقهاء^(١٠٠) من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى وجوب قتله تعزيراً واعتبار عهده منتقضاً ملغياً بهذا الصنيع، وذهب الشافعية^(١٠١) في الأظهر من مذهبهم أنه لا يقتل إلا إذا اشترط عليه النقص بالjasوسية، أو إيواء الجواسيس، أو التآلب على المسلمين، وقيل: يقتل مطلقاً عندهم، وقيل: لا يقتل، وأما الجاسوس المسلم^(١٠٢) إذا فعل ذلك باختياره، فإنه يقتل إذا رأى الحاكم ذلك، ويجوز له أن يعاقبه بالسجن أو الضرب أو النفي، وبهذا قال المالكية والحنابلة، وقال أكثر الفقهاء لا يقتل الجاسوس المسلم لحرمة دمه، وللإمام أن يؤدبه بما شاء من أنواع العقوبات كالضرب أو السجن أو التعذيب، وسأنقل عبارات العلماء في هذا المسألة؛ توثيقاً للحكم الشرعي، وتحريراً لنقول العلماء، وتحقيقاً للخلاف داعماً ذلك بالأدلة.

قال أبو يوسف من الحنفية^(١٠٣) مجيباً على سؤال أمير المؤمنين في زمانه " عن الجواسيس يوجدون وهم من أهل الذمة، وأهل الحرب أو من المسلمين، فإن كانوا من أهل الذمة ممن يؤدي الجزية من اليهود والنصارى والمجوس فاضرب أعناقهم، وإن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبة وأطل حبسهم حتى يحدثوا توبة "

* ذكر في الإكليل^(١٠٤) "سئل مالك عن الجاسوس من المسلمين يؤخذ،

(١٠٠) رد المحتار (٣٩٥/٤)؛ الخراج لأبن يوسف ص ١٩٠؛ تبصرة الحكام (١٩٤/٢)؛ انظر مواهب الجليل (٣٥٦/٣)؛ انظر الروض الندي شرح كافي المبتدي لأحمد البعلبي (٢٧٨/١)؛ انظر مجموع الفتاوى (٣٠٨/٣٢)؛ انظر الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين (٩٨/٨).

(١٠١) انظر مغني المحتاج للشربيني (٢٥٨/٤)؛ روضة الطالبين للنووي (٣٢٩/١٠)؛ تكملة المجموع (٣٤٣-٣٤٠/١٩)؛ الزواجر للهيتمي (١٧٩/٢).

(١٠٢) انظر مواهب الجليل (٣٥٦/٣)؛ انظر الخراج لأبي يوسف ص ١٩٠، انظر تكملة المجموع (٣٤٣-٣٤٠/١٩)، الشرح الممتع (٢٨/٨)، غاية المنتهى لمرعي الحنبلي (٤٩٣-٤٩٢/١).

(١٠٣) الخراج ص ١٩.

(١٠٤) الإكليل بهامش المواهب للمواق (٣٥٧/٣).

وقد كاتب الروم وأخبرهم خبر المسلمين؟ فقال: ما سمعت فيه بشيء، وأرى فيه اجتهاد الإمام، قال اللخمي: قول مالك هذا أحسن، وقال ابن القاسم: أرى أن تضرب عنقه، قال ابن رشد: قول ابن القاسم هذا صحيح، لأنه أضر من المحارب".

* قال النووي^(١٠٥): "قتل الجاسوس الحربي الكافر هو باتفاق، وأما المعاهد والذمي، فقال مالك والأوزاعي ينقض عهده بذلك، وعند الشافعية خلاف، أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينقض اتفاقاً".

* قال ابن تيمية^(١٠٦) ومن قطع الطريق على المسلمين، أو تجسس عليهم، أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم، وذهب بهم إلى دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فهذا يقتل ولو أسلم".

* وقد نقل الشوكاني^(١٠٧) مخالفة الهادوية للاتفاق في الجاسوس الحربي^(١٠٨) "وذهبت الهادوية إلى أنه يقتل جاسوس الكفار والبلغاة إذا كان قد قتل، أو حصل القتل بسببه وكانت الحرب قائمة، وإذا اختل شيء من ذلك حبس".

مما سبق يمكننا أن نحرر الخلاف بين الفقهاء في المسألة فنقول: العلماء متفقون على قتل الجاسوس الكافر الحربي، ومختلفون فيما سوى ذلك.

١ - يقتل الجاسوس الذمي^(١٠٩) والمستأمن^(١١٠) عند جماهير الفقهاء، ولا يقتل عند الشافعية إلا بالشرط.

(١٠٥) تكملة المجموع (٣٤٢/١٩).

(١٠٦) الاختيارات للبعلي ص ٣١٩.

(١٠٧) نيل الأوطار للشوكاني (١٥٥/٨).

(١٠٨) الحربي: المحارب لله ورسوله، وحارب الله أي عصاه، المعجم الوسيط (١٨٥/١) مادة حرب.

(١٠٩) الذمة والذمام وهما بمعنى العهد، والأمان، والضمان، والحرمة، والحق، وسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم. النهاية (١٦٨/٢).

(١١٠) استأمن الحربي: استجار ودخل دار الإسلام مستأمنًا. المعجم الوسيط (٤٨/١).

٢ - لا يقتل الجاسوس المسلم الذي لم يتعد ضرره، ولم تتكرر خيانتته عند جمهور الفقهاء، وذهب المالكية والحنابلة إلى وجوب قتله تعزيراً؛ لشدة ضرره، وفي المذهب المالكي والحنبلي إرجاع الحكم فيه إلى الأمام.

* أدلة^(١١١) قتل الجاسوس الكافر الحربي تعزيراً.

١ - روى البخاري ومسلم وغيرهما^(١١٢) عن سلمة ابن الأكوع - رضي الله عنه قال: أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - عين من المشركين وهو في سفر، فجلس عند أصحابه يتحدث، ثم انفعل، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم: (اطلبوه واقتلوه، فقتله، فنقله سلبه^(١١٣)).

وجه الاستدلال^(١١٤): دل الحديث بمنطوقه على وجوب قتل الجاسوس الكافر الحربي، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر بقتله صراحة، والأمر يقتضي الوجوب، كما هو مقرر في علم الأصول.

٢ - وبما رواه البخاري وغيره^(١١٥) من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في حديث طويل يوم الحديبية (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (... أشيروا أيها الناس عليّ أترون أن أميل إلى عيالهم وذري هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين، وإلا تركناهم محروبين...)).

ومن الاستدلال^(١١٦) أفاد الحديث بأن المشرك الحربي مباح الدم، قد قضى الله عليه بالإهلاك سواء أقاتل المسلمين أم ترصد وترقب لحركاتهم.

٣ - ولأن الكافر المعلن بالحرب على المسلمين، الذي تعرى من كل عهد

(١١١) انظر نيل الأوطار (٩/١٥٤-١٥٦)، انظر الدراري المضية ص ٤٥٦-٤٥٧.
(١١٢) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب الحربي إذا دخل دار الإمام بغير أمانه ح (٣٠٥١)؛ رواه مسلم مطولاً ح (٨٧٥٤).
(١١٣) السلب: سلاح وثياب ودابة المقاتل، النهاية (٤/٣٨٧).
(١١٤) انظر فتح الباري شرح البخاري لابن حجر (٦/٢١٦).
(١١٥) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي باب غزوة الحديبية ح (٤١٧٩، ٤١٧٨).
(١١٦) انظر كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، أحمد السفاريني الحنبلي (٧/١٨٢).

وميثاق فهو مهدر الدم والمال، سواء أشهر سلاحه أم سعي جاهداً في إلحاق الضرر بالمسلمين، قال جل وعلا ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ التوبة / ٥.

* أدلة^(١١٧) قتل الجاسوس المستأمن والذمي عند جمهور الفقهاء.

بما رواه أحمد وأبو داود^(١١٨) عن فرات بن حيان أن النبي - صلى الله عليه وسلم - (أمر بقتله وكان ذمياً، وكان عيناً لأبي سفيان - رضي الله عنه وحليفاً لرجل من الأنصار، فمر بحلقة من الأنصار وقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار يا رسول الله، إنه يقول: إنه مسلم، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (إن منكم رجلاً نكلهم إلى إيمانهم، منهم: فرات بن حيان).

وجه الاستدلال: أن رسول الله عليه الصلاة والسلام حكم على فرات بن حيان بالقتل وكان ذمياً، وهذا دليل على أن الجاسوسية تنقض العهد كما قرر ذلك أكثر العلماء، ولأن ضرره فادح لا ينحط في الرتبة عن ضرر الكافر الحربي.

* أما دليل^(١١٩) من قال: بأن الجاسوس الذمي، أو المستأمن لا يقتل إلا بالشرط، ويجب على الإمام أن يؤدبه بما يراه مناسباً من الضرب أو التعذيب أو الحبس، وهو من مذهب الشافعية ومن واقعهم.

واستدلوا: بأن المستأمن والذمي له بالعهد ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ما لم يأت بقادح الكفر أو يخالف شرطاً يثبت به الانتقاض، وبما أن

(١١٧) انظر نيل الأوطار (٨/١٥٤-١٥٦).

(١١٨) رواه أحمد في المسند (٤/٣٣٦)، ورواه أبو داود في سننه، في كتاب الجهاد ح (٢٦٥٢)، قال الشوكاني في الدرة المضية ص ٤٥٦، وفي اسناده: أبو همام الدلال محمد بن محبوب، ولا يحتج بحديثه، وهو يرويه عن سفيان، ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري وهو ممن اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم.

(١١٩) تكملة المجموع (٩/٣٤٢-٣٤٣).

المسلم لا يقتل كما جاء في حديث حاطب ابن أبي بلتعة وحديث فرات بن حيان، فإن الحكم - أيضاً - يسري على أهل الذمة والأمان.

أجيب عنه: بأن حديث فرات بن حيان صريح بأن الذمي يقتل والذي عصمه من القتل هو الإسلام وحسن النية.

* الأدلة^(١٢٠) على أن الجاسوس المسلم لا يقتل، وبه قال جمهور الفقهاء.

واستدلوا: بما رواه البخاري ومسلم^(١٢١) عن علي-رضي الله عنه- قال: (بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال: (انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا: أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتينا به رسول الله -صلى الله عليه وسلم - فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يا حاطب، ما هذا؟ قال: يا رسول الله لا تعجل علي إني كنت أمراً ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات في مكة يحملون بها أهليهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لقد صدقكم) فقال عمر: يا رسول الله، دعني أضرب عنقه هذا منافق، فقال: إنه قد شهد بدرًا وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم).

(١٢٠) انظر نيل الأوطار (٨/١٥٥-١٥٦).

(١٢١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب الجاسوس ح (٣٠٠٧)؛ ورواه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ح (٢٤٩٤).

وجه الاستدلال: امتناع النبي صلى الله عليه وسلم: عن قتل حاطب بن أبي بلتعة دليل على أن الجاسوس المسلم لا يقتل.

أجيب عنه^(١٢٢) بأن عمر بن الخطاب هم بقتله بمحضر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهذا يدل على أن الأمر كان مستقراً في نفوس الصحابة، وإنما منعهم من ذلك تصديق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - له، ولأنه ممن شهد بدماء وعرف بالصلاح والتقوى، ولو لم يكن على ذلك كان ضرره أعظم وأشد على المسلمين فجاز قتله.

الترجيح: والذي أختره من الأحكام السابقة القول: بأن الجاسوس الحربي الكافر يقتل، وهو متفق عليه، وأما الجاسوس المستأمن والذمي فإنهما يقتلان أيضاً، وأما الجاسوس المسلم فأمره إلى الحاكم فإن شاء قتله، وإن شاء عززه بما يراه مناسباً، وسبب هذا الترجيح قوة الأدلة، وسلامتها من المعارضة، ولأن المصلحة تقتضي حسم مادة الفساد، وقطع دابر المفسدين، ولأن الجاسوسية تتعدى خطورتها وأضرارها الأفراد والمؤسسات فتتطال سيادة الدولة وأمنها وعلاقات الدول بعضها ببعض؛ لذا ينبغي مكافحتها بأشد العقوبات، وأنكى القوانين التي تستمد قوتها وروحها من كليات الشريعة وقواعد الأحكام منها درء المفسد مقدم على جلب المصالح، والضرر يزال، ولأن الجاسوسية - في رأي - حُرابة وخراب للعباد والديار فلا يجدى معها إلا حكم الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ المائدة / ٣٣.

(١٢٢) انظر نيل الاوطار (٨/ ١٥٥-١٥٦).

الخاتمة

وبعد أن استوفينا البحث دراسة وتحقيقاً، وتناولنا فيه أبرز القضايا المتعلقة بالموضوع، لم يبق لنا إلا أن نرفع أيدي الضراعة والابتهال إلى الله - عز وجل راجين منه التوفيق والسداد، وأن يحوز عملنا هذا على رضاه، ثم رضا الباحثين في الدراسات الشرعية، فما كان من صواب فهو من الله تعالى، وما كان من خطأ فهو مني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، وكذا يطيب لي في خاتمة الدراسة أن أسجل أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

النتائج:

- ١ - الجاسوسية في اللغة: البحث والفحص عن بواطن الأمور، وهي في الشرع: تتبع عيب أخيك لتقف على سره، وهي تستعمل غالباً في الشر.
- ٢ - ذم القرآن الكريم والسنة المطهرة التجسس، وعده من كبائر الذنوب وقبائح العيوب، ولم يستعمله في الخير إلا في مقام الذب عن الدين، والحفاظ على حرمة المسلم.
- ٣ - تتنوع الأسباب الداعية للتجسس، وتدور بين الذم والمدح. فمنها:
 - أ - التوغل في الظن المذموم الذي لا يقنع صاحبه إلا بكشف الأسرار وهتك الأستار.
 - ب - السعي في إفساد القلوب، وإشاعة الفحشاء بين المسلمين.
 - ج - إثارة الشحناء والبغضاء بين الأحاب.
 - د - محاربة الدين والحيلولة دون الامتثال لأحكامه، والانخراط في سلكه ونظامه.
 - هـ - الترصد لحركة الكفار، والتعرف على أحوالهم وإمكاناتهم العسكرية.
 - و - متابعة المجرمين والمبتدعين وقطاع الطرق من المسلمين وغيرهم.
- ٤ - التوصيف الفقهي لمهنة التجسس على الآخرين تأخذ وصف الأحكام التكليفية جميعها

- فيكون التجسس واجباً على الكفار ودعاة الرذيلة والفجور وقطاع الطرق.
 - ويكون التجسس حراماً على أهل الاستقامة أو المستترين الذين لم يظهر منهم ضرر على الآخرين، ويجوز وعظهم وتهديدهم.
 - يكون التجسس دائراً بين الاستحباب والإباحة، كما لو كان على الكفار في الحالات العامة التي لا تمس الحاجة فيها إلى الأخبار.
 - ويكره التجسس في مواضع الريبة والاتهام، وقد يصل ذلك إلى درجة التحريم.
- ٥ - يجب أن يتحلى رجال الأمن المتخصصون لهذه المهنة بالصفات الآتية:
- أ - أن يكون التجسس مرخصاً له من جهة الإمام.
 - ب - أن يكون المتجسس ذا كفاءة عالية في الخدمة، وهو الأصلح في المجموعة في الجانب العلمي والمهني.
 - ج - أن يكون المتجسس أميناً ورعاً يخشى الله تعالى في السر والعلن، ويتنزه عن الحرام والقبيح ويصون حرمة العمل.
 - د - أن يكون المتجسس قوياً حازماً من غير شدة.
 - هـ - أن يكون حراً نكراً عدلاً.
 - و - أن يكون حكيماً حصيف العقل يحسن التعامل مع الحدث.
 - ز - أن ينكر ما اتفق على إنكاره أو ما ترجح إنكاره.
- ٦ - اختلف العلماء في عقوبة الجاسوس عملاً بوصفه.
- أ - فإن كان الجاسوس كافراً حربياً فإنه يقتل تعزيراً بالاتفاق.
 - ب - وإن كان الجاسوس ذمياً أو مستأمناً فقد اختلف في حكمه على ثلاثة أقوال:
- ١ - يقتل مطلقاً، وبه قال جمهور الفقهاء، وهذا الذي رجحته في دراستي.

٢ - لا يقتل إلا إذا اشترط عليه النقض به، وبهذا قال الشافعية في الأظهر عندهم.

٣ - لا يقتل مطلقاً، وبه قال جمع من علماء المذاهب.

ج - وإن كان الجاسوس مسلماً مختاراً يتبع أخبار المسلمين وأظهرها لأهل الكفر فقد اختلف العلماء في عقوبته على ثلاثة أقوال:

١ - لا يقتل، بل يعززه الإمام بما يراه مناسباً لجريمته، وبهذا قال جمهور الفقهاء.

٢ - يقتل مطلقاً، واختار ذلك جمع من المالكية والحنابلة.

٣ - يجوز قتله إن رأى الإمام ذلك، وهو المشهور من مذهب المالكية. وقد اخترته في دراستي توفيقاً بين النصوص، وترجيحاً بقواعد التشريع.

٧ - يترتب على القيام بمهمة الجاسوسية تحقيق الأمن والعدالة للأفراد والمجتمع وأخذ الأهبة وكافة الاستعدادات لمكافة الدول العادية والأخطار الداخلية والمحافظة على نظام الدولة ومقدراتها وآدابها، وكشف عورات العدو، وتحصيل المعلومات الكافية، واسترجاع جميع الحقوق التي استلبها العدو من المسلمين.

التوصيات:

١ - يجب نشر ثقافة حسن التعامل مع الناس، وحمل تصرف المسلمين وحركاتهم على البراءة وحسن الظن بهم، فمن تستر بذنبه سترنا عليه، وقدمنا له جميع الوسائل التي تعينه على الإقلاع عن الذنب بطريق الوعظ والإرشاد، ومن كشف لنا عن صفحته، وأعلن الحرب على الله ورسوله تابعناه وقومناه بما يتلاءم مع حاله.

٢ - يجب أن يكون الاختيار موفقاً لمن يمتحن مهنة التجسس؛ حفاظاً على القانون وصيانة للحقوق.

٣ - يجب على الدول الإسلامية أن تولي اهتمامها وعنايتها للفائقة للمؤسسات

الأمنية - مستمدة ذلك من الأحكام الشرعية، وداعمة ذلك بأحدث الأجهزة المعينة للوصول إلى الحقيقة؛ حفاظاً على الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية.

٤ - يجب على الحكومات أن توقع أشد العقوبات على الجواسيس، حماية للنظام والمجتمع من الخراب والتدهور.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،،

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ - كتب اللغة العربية:

- أ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس المتوفي ٣٩٥ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.
- ب - لسان العرب لأبن منظور دار المعارف / القاهرة.
- ج - المعجم الوسيط لنخبة من العلماء إبراهيم أنيس ورفاته/ القاهرة / ط الثانية.

٢ - كتب التفسير:

- أ - الدر المنثور في التعبير المأثور لعبد الرحمن السيوطي المتوفي ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.
- ب - تفسير إسماعيل بن كثير المتوفي ٧٧٤ هـ، دار الفكر بيروت، ط ١٩٨٤ م.
- ج - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المتوفي ٦٧١ هـ، دار التراث العربي/ بيروت، ط الثانية.
- د - جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن حرير الطبري المتوفي ٣١٠ هـ، دار المعرفة / بيروت، ط الرابعة.
- هـ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لمحمد عبد الحق ابن عطية المتوفي ٥٤٦ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.
- و - معالم التنزيل في التفسير والتأويل لحسين البغوي المتوفي ٥١٠ هـ، دار الفكر / بيروت، ط ١٩٨٥.
- ز - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني المتوفي ٥٠٢ هـ، دار المعرفة / بيروت.
- ح - النكت والعيون للماوردي المتوفي ٤٥٠ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت.

٣ - كتب الحديث:

- أ - تاريخ بغداد لأحمد الخطيب ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت،
- ب - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لعبد الله بن يوسف ابن عبد البر ٤٦٣هـ، دار النشر المغرب - تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي.
- ج - سنن البيهقي المتوفي ٤٥٨هـ، دار المعرفة / بيروت.
- د - سنن الترمذي المتوفي ٢٧٩هـ، دار الفكر / بيروت.
- هـ - سنن أبي داود المتوفي ٢٧٥هـ، دار ابن حزم / بيروت، ط الأولى.
- و - سنن ابن ماجه المتوفي ٢٧٥هـ، المكتبة العلمية / بيروت، تحقيق محمد عبد الباري.
- ح - شرح صحيح مسلم للنوري المتوفي ٦٧٦هـ، المطبعة المصرية.
- ط - صحيح البخاري المتوفي ٢٥٦هـ، بيت الأفكار الدولية / ط ١٩٩٨ م.
- ي - صحيح مسلم المتوفي ٢٦١هـ، دار المغني / الرياض، ط الأولى.
- ك - فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبن حجر العسقلاني المتوفي ٨٥٢هـ، مكتبة الصفا / القاهرة، ط الأولى.
- ل - فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي، مطبعة مصطفى محمد / مصر ط ١٩٣٨ م.
- م - كشف اللثام شرح عمد الأحكام لمحمد بن عبدالله السفاريني المتوفي ١١١٨هـ، قطاع المساجد / الكويت، ط الأولى.
- ن - مجمع الفوائد ومنبع الفوائد للهيتمي المتوفي ٨٠٧هـ، مؤسسة المعارف / بيروت ط ١٩٨٦ م.
- ق - المستدرک للإمام الحاكم المتوفي ٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.
- ر - مسند الإمام أحمد المتوفي ٢٦٣هـ، دار صادر / بيروت.
- ش - موطأ مالك المتوفي ١٧٩هـ، دار الكتاب العربي / بيروت / ط الثالثة.

ت - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار للشوكانى المتوفى ١٢٥٠هـ، دار
الجيل/بيروت، ط ١٩٧٣م.

س - النهاية فى غريب الحديث لأبن الأثير الجزرى المتوفى ٦٠٦هـ، المكتبة
العلمية / بيروت.

٤ - كتب الفقه:

فى الفقه الحنفى:

أ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لأبى بكر بن مسعود الكاسانى ٥٨٧هـ،
دار الكتاب العربى - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

ب - رد المحتار شرح الدر المختار على تنوير البصائر لمحمد ابن عابدين
المتوفى ١٠٥٠هـ، دار الفكر بيروت، ط ١٩٩٥م.

فى الفقه المالكى:

١ - مواهب الجليل فى شرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الرحمان الحطاب
المتوفى ٩٥٤هـ، دار الفكر/ بيروت.

٢ - الإكليل فى شرح مختصر خليل بهانس المواهب لمحمد بن يوسف
المواق المتوفى ٨٩٧هـ، دار الفكر/ بيروت.

فى الفقه الشافعى:

١ - تكملة المجموع شرح المذهب، دار الفكر بيروت.

٢ - روضة الطالبين وعمدة المتقين للنووي، دار المكتب الإسلامى/ بيروت،
ط ٩٨١ م تحقيق زهير الشاويش.

٣ - مغنى المحتاج شرح المنهاج للشربيني، دار الفكر/ بيروت.

فى الفقه الحنبلى:

١ - الروض الندى شرح كافى المبتدى لأحمد البعلى المتوفى ١١٨٩ هـ،
قطاع المساجد / الكويت، ط الأولى.

٢ - الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد بن عثيمين، مدرسة آسام / ط الأولى.

٣ - المبدع شرح المقنع لأبي اسحاق ابن مفلح ٨٨٤ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٧ م تحقيق: محمد حسن.

في علم الخلاف:

١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبن رشد المتوفي ٥٩٥ هـ، دار الفكر/ بيروت.

٢ - الاختيارات لعلي بن محمد البعلي المتوفي ٨٠٣ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت.

٣ - الخراج لأبي يوسف المتوفي ١٨٣ هـ، دار المعرفة / بيروت.

٤ - الفتاوى الكبرى لابن تيمية مكتبة التقوى / الرياض - ١٩٩٩.

٥ - القوانين الفقهية لمحمد بن جُزي المتوفي ٧٤١ هـ، دار الحديث القاهرة.

٦ - المغني شرح الخرقي لابن قدامة المتوفي ٦٢٠ هـ، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط ١٩٧٢ م.

٧ - الدراري المضية شرح الدرر البهية لمحمد الشوكاني، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط الأولى.

في السياسة الشرعية والآداب:

١ - الأحكام السلطانية للماوردي، دار الفكر/ بيروت.

٢ - الآداب الشرعية والمنح المرعية لمحمد بن مفلح المتوفي ٧٦٣ هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.

٣ - إحياء علوم الدين لمحمد بن محمد الغزالي ٥٠٥ هـ، دار المعرفة بيروت ط ١٩٨٢ م.

٤ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابراهيم بن علي علي ابن فرحون المالكي المتوفي ٧٩٩ هـ، مصطفى البابي، ط الأخيرة.

٥ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية، دار الكاتب العربي.

٦ - غياث الأمم في التياث الظلم الغياثي، لعبد الملك الجويني المتوفي ٤٧٨هـ، دار الكتب العلمية / بيروت، ط الأولى.

٧ - الزواجر عن اقتراف الكبائر لأبن حجر الهيتمي المتوفي ٩٧٤ هـ، دار المعرفة بيروت، ط ١٩٨٢ م.

٨ - موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين لمحمد جمال الدين القاسمي، دار النفائس / بيروت، ط السابعة ١٩٩٠م.

٥ - كتب الأمن المعاصر:

أ - أحمد هاني - الجاسوسية بين الوقاية والعلاج، الشركة العربية للنشر والتوزيع.

ب - عبد الكريم نافع - أمن الدولة العصرية، كلية الشرطة، القاهرة ط: ١٩٧٦م، ١٩٨٩م.

ج - عصام الشوكي - أمن الدولة، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية/ كلية الشرطة، ط ٢٠٠٠م.

د - الجاسوسية في عصر الإلكترونيات د/راي كلاين ط دار قتيبة ١٩٩١م/ ترجمة: سمير عبد الكريم.

هـ - الموساد الإسرائيلي وحرب الجواسيس مع مصر لفؤاد درويش معمر، دار عالم الثقافة / عمان ط ٢٠٠٢م.